

Distr.
GENERAL

S/1998/1187
17 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم لإبلاغكم بمواقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من تقريركم المعد عملاً بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) والمؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1147).

وفي البداية، دعوني أشير إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تلاحظ مع الارتياح أن التقرير يعرض الحالة في كوسوفو وميتوهيا، بطريقة متوازنة وموضوعية عادلة. وينطبق هذا على وجه الخصوص على البيانات التي تبين أن الحالة الإنسانية تتحسن بصفة مستمرة، وأن المشردين بصفة مؤقتة يعودون إلى ديارهم، وهي المسألة المدعومة بمعلومات محددة بشأن عدد العائدين ومواقع العودة. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة أن التقرير يقدم دلالات واضحة تشير إلى أن "الوحدات شبه العسكرية لألباني كوسوفو" تتحمل مسؤولية مباشرة عن التهديدات التي يتعرض لها أمن المواطنين في كوسوفو وميتوهيا، ويقدم بيانات محددة بشأن الاستفزازات واختطاف المدنيين وأفراد قوات الأمن وغير ذلك من الأفعال المرتكبة بلا استفزاز، التي تعرض للخطر استئناف الحوار والتوصل إلى حلول سياسية لجميع المسائل المعلقة في كوسوفو وميتوهيا. كما أن تركيز الانتباه في التقرير على الوسائل التي اتبعتها "الوحدات شبه العسكرية لألباني كوسوفو" في الاستيلاء على المواقع التي أخلتها قوات الأمن هو بمثابة كشف عن نواياها التدميرية وأهدافها الانفصالية التي تناقض قرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلة.

ومع ذلك، فلا يزال من الممكن عرض بعض الحقائق التي لم توضع على نحو كاف، مع الأسف، في التقرير. وإذا وضعنا في الاعتبار أن المجتمع الدولي له مصلحة كبرى في أن تستقر الحالة في كوسوفو وميتوهيا في أقرب وقت ممكن وفي أن يجري التوصل إلى حلول دائمة وعادلة بالوسائل السياسية، فمن المهم أن نعلن بوضوح وعلى نحو لا لبس فيه، العقوبات التي تحول دون ذلك، وتحدد المسؤولين عنها. ومن هذا المنطلق، فإن الاقتصار على الإشارة إلى الاستنتاجات الواضحة للغاية بشأن مسؤولية القادة السياسيين للأقلية الوطنية الألبانية عن الطريق المسدود الذي وصل إليه الحوار السياسي، هي مراوغة غير مفيدة. فتوجيه الدعوة بصورة متكررة إلى السلطات وإلى قادة الأحزاب السياسية الألبانية على السواء لاستئناف الحوار تساوي بين من يؤيدون الحوار ويعرضون اقتراحات محددة، وبين من دأبوا على عرقلة إجراء الحوار. ومهما كانت النوايا والأهداف، فإن هذا الموقف يصفح عن الجانب الذي يرفض بإصرار واستفزاز

تلبية المطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي البيانات الصادرة عن فريق الاتصال بشأن الاستئناف الفوري وغير المشروط للحوار. إن هذا التقسيم غير المناسب للمسؤولية عن الفشل في بدء الحوار من جديد، قد يفيد في الواقع القوات الانفصالية في كوسوفو وميتوهيا المصممة على تحقيق أهدافها غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يحجم بطريقة مذهلة عن إدانة الإرهاب ووسم أنشطة "الوحدات شبه العسكرية لألباني كوسوفو" بأنها أنشطة إرهابية، رغم أن ذلك قد حدث في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي دعي فيها السياسيون الألبان في كوسوفو وميتوهيا إلى إدانة الإرهاب بصورة علنية.

ورغم أن مجلس الأمن اعتمد القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) وهو قرار ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن هذا التقرير المعد عملاً بذلك القرار إلى حد ما، لم يشر إلى الانتهاكات المستمرة للقرار من جانب جمهورية ألبانيا التي أصبحت ملاذاً آمناً للمنظمات الإرهابية والجريمة الدولية المنظمة، ومن بينها المجهدون ومافيا المخدرات. وتشكل الحوادث الخطيرة المتكررة على الحدود اليوغوسلافية الألبانية (١٧٢) حادثة في الأشهر الثمانية الماضية) والانتهاكات الخطيرة للسلامة والسيادة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بعض الملامح البارزة للغاية في سياسة جمهورية ألبانيا المعاونة والمحرضة على الانفصال والإرهاب في كوسوفو وميتوهيا، والمدمرة للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي واستقرار دائم. لقد أصبحت هذه السياسة التي تستمد جذورها من الفكرة الانفصالية المتعلقة بإنشاء "ألبانيا الكبرى" على حساب البلدان المجاورة، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة.

وتؤدي الإشارة الواردة في التقرير إلى "وقف إطلاق النار" إلى بلبلة الأفكار، لأنها تعني ضمناً وجود نزاع مسلح، لكن ليس ثمة حرب أو نزاع مسلح في كوسوفو وميتوهيا؛ وبدلاً من ذلك هناك إجراءات قانونية تطبقها قوات الأمن ضد الإرهابيين. وعندما أكملت القوات مهمتها في تحييد الإرهابيين، أوقفت الشرطة جميع العمليات المناهضة للإرهابيين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتؤدي الأعمال الإرهابية المتقطعة التي تصل إلى مستوى محاولات لإحداث توتر إلى تحويل الانتباه العالمي وتقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي بوسائل سياسية.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكركم بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية صربيا التي تعد جزءاً منها، ملتزمتان تماماً بالسعي إلى التوصل إلى حل سلمي وسياسي في كوسوفو وميتوهيا. ويتضح هذا الالتزام أيضاً من الاقتراح المشترك بشأن الاتفاق المتعلق بالأطر السياسية للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا الذي لم ترد، مع الأسف، إشارة له في التقرير. ويوضح الاقتراح المشترك الموقف القائم على المبادئ الذي يشير إلى أنه لا يمكن التوصل إلى النص النهائي للاتفاق إلا من خلال حوار بين وفد الحكومة وممثلي جميع الطوائف العرقية التي تقف على قدم المساواة. وأنه ينبغي ألا يكون التوصل إلى النص النهائي نتيجة فرض آراء أو إجحاف أو تحكم.

وإدراكا لإصراركم على تقديم تقرير عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، موثوق به إلى أقصى حد ممكن، أود أن أؤكد لكم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستعدة لتأييدكم في هذا المسعى، وإمدادكم بمساعدة كاملة في المستقبل.

وسأغدو ممتنا لو نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يافونوفيتش

القائم بالأعمال المؤقت

- - - - -